

## كنز القذافي المفقود

يخرج معمر القذافي من أنبوب للصرف الصحي في مسقط رأسه سرت، العقيد الذي حكم ليبيا أربعين سنة أصبح الآن بين أيدي مسلحين معارضين، جبهته التي تعمد رفعها دوماً عند النقاط صورته الشخصية، تظهر الآن دامية، أما جسده المتداعي فراح يستقبل النكزات والطعنات، فيما يستجدي يائساً من وقع في قبضتهم، الله يتجنب مصيره المحتوم.. وبعدها يلفظ أنفاسه، القذافي الذي طالما ملأ الدنيا ضحيجاً يسكت الآن، توضع جثته في نلاجذة للحوم إمعاناً في إذلاله، ميتاً، ليتوافد عليها معارضوه زيادةً في التنكيل والتشفي.

قُبيل مقتله باع القذافي خمس احتياطي الذهب لدى ليبيا<sup>(٥)</sup>، أغلب عائدات عملية البيع تلك لا تزال مفقودة، غير أننا استطعنا من خلال التسريبات الخاصة بشركة «موساك فونسيكا» البنوية أن نلقي بعض الضوء على تفاصيل هذه الصفقة.

منذ قاد القذافي انقلاباً عسكرياً أطاح بالملك إدريس الأول في سبتمبر/أيلول ١٩٦٩، شرع في تأسيس شبكة معقدة من الشركات السرية والحسابات المصرفية الخفية، استخدمها في تكوين ثروة كبيرة من عائدات

(٥) صرح بذلك قاسم عزوز محافظ البنك المركزي الليبي السابق في سبتمبر/أيلول ٢٠١١، مؤكداً أن نظام العقيد معمر القذافي باع نسبة تزيد على ٢٠ في المائة من احتياطي ليبيا من الذهب تبلغ نحو ٢٩ طناً من الذهب قيمتها ١,٧ مليار دولار، وقد بيعت بحسب زعم «عزوز» لتجار محليين؛ لسد حاجة النظام إلى المال؛ لتمويل الحرب ضد الثوار، ودفع رواتب الموظفين.

بيع النَّظِّط الليبي، التقديرات الأولية تُشير إلى امتلاكه ما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون دولار، ولا تزال العشرات من الدعاوى القضاية والتَّحْقِيقَات الدَّوْلِيَّة جارية؛ بهدف استعادة تلك الأموال.

الوثائق التي تحَّصَلنا عليها تكشف عن تورط اثنين من أكثر المستشارين اللذين حظيا بثقة القذافي، مُحاميه المحنك والثاني هو المُسْتَشِير الَّذِي طالما اعتمد عليه. تحَّصَل الأول على الملايين من الدَّوْلَة بِشَكْل غامض، فيما لا يزال الثاني يُحْفِي مليارات الدولارات لصالح عشيرة القذافي وبناء على طلبهم، كلا الرجلين مدرج على قوائم «الإنتربول» منذ سنوات.

المِفْتاح الرئيس للبحث عن أموال القذافي هو شخص يُدعى بشير صالح بشير، ذراع القذافي اليمنى ومدير مكتبه السابق. يُعْتَقَد أَنَّ هذا الشخص استثمر وأخفى ثروات عشيرة القذافي، علاوة على ذلك فقد عُهد إليه بإدارة فرع من الصناديق المالية المملوكة للدَّوْلَة بقيمة مليارات الدولارات، تحت اسم «الاحتياطي النقدي النَّظِّطِي»، الَّذِي يتمتع القذافي بحرية الوصول إليه.

أما عائدات الأعمال النَّظِّطِيَّة التي قامت بها ما سُمِّي «محفظة استثمار ليبيا-إفريقيا» في دُول إفريقيا أخرى، فلا يُمَكِّن حَتَّى الآن تحديد أين استقرت. يردد بعض الليبيين أَنَّ «الأخ العقيد» الَّذِي يجب أَنْ يُطْلَق على نفسه اسم «زعيم القادة العرب»، أو «إمام المسلمين»، أو حَتَّى «ملك ملوك إفريقيا»، ربما كَانَ يحوِّزُ هذا المال لنفسه.

TERRITORY OF THE BRITISH VIRGIN ISLANDS  
BVI BUSINESS COMPANIES ACT, 2004

**CERTIFICATE OF GOOD STANDING  
(SECTION 235)**

The REGISTRAR OF CORPORATE AFFAIRS, of the British Virgin Islands HEREBY CERTIFIES  
that, pursuant to the BVI Business Companies Act, 2004,

**VISION OIL SERVICES LIMITED**  
BVI COMPANY NUMBER: 1435057

1. Is on the Register of Companies;
2. Has paid all fees, annual fees and penalties that are due and payable;
3. Has not filed articles of merger or consolidation that have not become effective;
4. Has not filed articles of arrangement that have not yet become effective;
5. Is not in voluntary liquidation; and
6. Proceedings to strike the name of the company off the Register of Companies have not been instituted.

  
*M. M. M.*  
REGISTRAR OF CORPORATE AFFAIRS  
10th day of March, 2011

وثيقة تأسيس شركة فيجن في جزر العذراء البريطانية

في فبراير/ شباط ٢٠١١ انطلقت مظاهرات حاشدة مناهضة لحكم القذافي، لم يكن منه سوى التصدي لها بالقوات المسلحة، إثر ذلك قررت الأمم المتحدة فرض عقوبات على أشخاص وأصول وشركات ارتبطت بشكل أو بآخر بهذا النظام. وبنفس الآلية قرر الاتحاد الأوروبي وسويسرا تجميد أصول واجهة القذافي المصرفية «بشير»، الحال نفسه مع «محفظة استثمار ليبيا- إفريقيا»، إذ قرر مجلس الأمن إدراجها ضمن قائمة الشركات المحظورة باعتبارها (مصدرًا محتملاً لتمويل النظام الليبي). كانت تلك الإجراءات كفيلة بشل حركة القذافي وذراعه اليمنى «بشير» عن عقد أي صفقات أو تحريك الأموال.

ويبدو أنّ «بشير» كان متحسباً لموقف مشابه، إذ كشفت «وثائق بنما» عن تدابير احترازية اتخذها الرجل مبكراً؛ لتجنّب هذا المأزق. «محفظة استثمار ليبيا- إفريقيا» كانت تملك أسهماً في شركة اسمها «فيجن للخدمات البترولية» استخدمتها كغطاء سرّي لأنشطتها، لم يتعرف أي من خبراء النّفط اللّذين تواصلنا معهم على هذه الشركة أو سمع بها من قبل، ويبدو أنّها كانت أحد أسرار القذافي الصغيرة.

قامت «موساك فونسيكا» بتأسيس تلك الشركة في ٢٠٠٧ وظلت غير نشطة لعدة سنوات؛ بسبب عدم دفع فواتير ورسوم التأسيس، وفي ١٠ مارس / آذار ٢٠١١، بعدما باتت نهاية نظام القذافي وشيكة، تمّ دفع كلّ الفواتير بالكامل وجرى تصنيف الشركة (جيدة) تمهيداً لتنشيطها. هذه الخطوة تمّت بعد ١٠ أيام من وضع اسم «بشير» على قوائم المحظورين.

شركة «الأوف شور» تلك كانت موهبة بشكل عبقرى، لم يرد بأي وثيقة رسمية اسم «بشير» أو «المحفظة الاستشارية». فقط ورد اسم عربي لشخص سعودي الجنسية تمّ تصنيفه باعتباره مديراً عامّاً للشركة، ومُنح صلاحية فتح حسابات للشركة لدى عدّة مصارف في جنيف ولوكسمبورغ وسنغافورة. تُشير تقارير إلى أنّ هذا الرجل عمل سابقاً مع مهربي نفط من الأردن، وقضى بعض الوقت في سجون ليبيا؛ لارتكابه جرائم تتعلق بأموال يُعتقد أنّها ذات صلة مباشرة بالقذافي.

في مُستهلّ أبريل / نيسان ٢٠١١ استقال الرجل من منصبه كمدير للشركة، وعيّن بدلاً منه بريطاني يُقيم بألمانيا. أنكر البريطاني أي معرفة له بأنشطة الشركة، وقال إنّهُ كان مجرد موظف لدى الشخص السعودي،

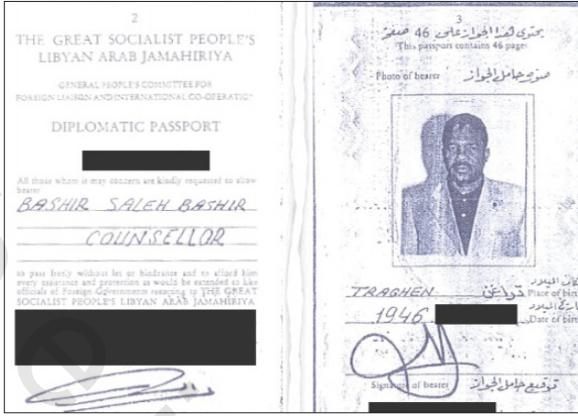
وأنه عمِلَ مديرًا مزيّفًا عندما وجد صاحب العمل نفسه في وضع خطير.

هذا يعني أنه فيما يشتد القتال في ليبيا بين قوات القذافي من جانب والمتمردين من جانب آخر، كان المدير السعودي الوهمي يعين مديراً وهمياً آخر بريطانيا؛ لئلا يتعد هو عن الصورة تماماً، ويصبح تعقّب هوية مالك الشركة الحقيقي بالغ التعقيد، وبالتالي إضافة طبقة أخرى من الحماية حول أموال الشركة.

بعد أشهر قليلة سوف يُقتل القذافي، ويسقط «بشير» في أيدي المتمردين، صورة جواز سفره وجدناها بين ملفات «موساك فونسيكا». وبطريقة أو بأخرى سيطلق سراحه في أتون الحرب الأهلية التي اشتعلت، وخلال هذه الفترة تمّحى جميع آثار شركة «فيجن للخدمات النفطية»، وتوقف السلطات المحلية لجُزُر العذراء البريطانية أنشطة الشركة؛ لعدم دفع الرسوم الإدارية المستحقة عليها.

ليس معلوماً لدينا الآن إن كانت الأصول المحتملة لتلك الشركة قد نقلت إلى ملاذ آمن آخر قبل إيقافها أم لا.

بعد ذلك يعود «بشير» للظهور فجأة، ولكن هذه المرة في النيجر، ويخفي ثانياً. الرجل الوحيد الذي يحتفظ بجميع خبايا الاستثمارات الليبية في إفريقيا شوهده كذلك عدّة مرات في جنوب إفريقيا، وتردد شائعات بأنّه يقيم الآن في سوازيلاند.



جواز سفر بشير صالح

بدأ البحث عن كنز القذافي في عام ٢٠١٢، عندما صرّح رئيس المخابرات الليبية السابق عبد الله السنوسي، بأنّ القذافي دفن ذهبه في الصحراء الليبية. عندها عرض أحد الوزراء المساعدة في الكشف عن أصول القذافي، عُثر عليه ميتاً بعد تصريحه هذا بعدة أيام، وقد كُتب على وجهه على حافة نهر الدانوب. في الأخير مات الوزير قبل أن يفصح عن شيء، أمّا «السنوسي» فلم يُقدّم هو الآخر أي معلومات دقيقة عن كنز «ملك ملوك إفريقيا».

بينما نجح تعقب ملايين الدولارات المملوكة للقذافي في إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة، إلا أنّ أغلب ثرواته لا تزال خفية. مصادِر موثوقة قالت إنّ المحققين الذين ينقبون عن كنز القذافي لم يُوجِّهوا أنظارهم إلى «بشير» وحده، وإنّما كان هناك اهتمام كبير بشخص يُدعى «علي ديبية»، أحد المقربين من دوائر القذافي المعروفين باسم «رفاق الزعيم».

ووفقاً للمحققين الليبيين، فإنَّ مُنظَّمة تنمية المراكز الإدارية في ليبيا، وهي وزارة عملاقة تتعامل مع جميع استثمارات الدَّوْلَة ويشرف عليها «ديبية»، منحت عقود أعمال بقيمة مليارات الدولارات للعديد من الشَّرِكَات التي لها صلات مباشرة بأسرة «ديبية»<sup>(٦)</sup>.

بعد سقوط نظام القذافي فُحصت تلك التَّعاقدات عن كثب، واكتشف المراجعون مُمَارسات عجيبة في حفظ الدفاتر، أحد مستشاري القذافي شرح للمحققين أنَّ المُنظَّمة التي كانَ يشرف عليها «ديبية» شهدت العديد من المخالفات مبكراً جدًّا، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُمكن التَّحقيق في تلك المخالفات؛ لأنَّ القذافي ونجله كانوا يُديران تلك المُنظَّمة.

وعلى الرغم من أنَّ مواقف «ديبية» تبدلت تمامًا في ذروة الحرب الأهلية الليبية، وتقدّمه الدَّعم المالي للمتمردين في مسقط رأسه مصراته، إلا أنَّ الحكومة الجديدة جمّدت أصوله، ووضعت اسمه على قائمة الرِّجال الذين يُشتبه بأنَّهم اختلسوا أموال الدَّوْلَة. وفي مَهَايَة المطاف انتقل إلى لندن، حيثُ تَمَلَّك عائلته عددًا من الممتلكات القيمة.

في الأخير وجَّه المحققون اتهامات لـ «ديبية» بمنع تَعاقدات بملايين الدولارات لشَرِكَات يملكها هو وأفراد أسرته، وقام بتهريب أرباحه تلك عبر شبكة من شَرِكَات «الأوف شور» الِوَرَقِيَّة.

---

(٦) لَمْ يُجب «ديبية» عن الأسئلة التي وجَّهت إليه من قبل صحيفة «زود دويتشي تسايتونج» الألمانية، في حين أرسلت عائلته إلى صحيفة «الغارديان» تنفي فيه كلَّ تلك الاتهامات، أمَّا محامي العائِلة فقد زعم أنَّهم غَيْرَ مطلوبين من قبل أي هيئات قَضَائِيَّة أو مَالِيَّة أو أمنية.



**FINANCIAL INVESTIGATION AGENCY**  
P.O. Box 4090, 2nd Floor, LM Business Centre, Fish Lock Rd,  
Road Town, Tortola, British Virgin Islands  
Tel: (284) 494-1335 Fax: (284) 494-1435  
Email: fia@bvfifa.gov

**CONFIDENTIAL**

Our Ref: SAR#1558  
(Please quote this reference number in your response)

November 29, 2012

Money Laundering Reporting Officer  
Mossack Fonseca & Co. (BVI) Limited  
Akara Building, 24 deCastro Street  
P.O. Box 3136, Road Town,  
Tortola, British Virgin Islands

Dear:

**RE: Regency Belle Corp- BC# 1604047  
Moon Silk Limited- BC# 1605942  
Wild wood Traders Limited - BC# 1600309  
Seafire Systems Limited- BC# 1605964  
Pacific Mist Limited- BC# 1605950  
HC Nominees (BVI) Limited- BC# 382834  
Alblon International Group Limited- BC# 1897037**

The Financial Investigation Agency regards the information being requested below as relevant to the performance of its functions Under the Financial Investigation Act 2003.

Section 4(2) (d) of the Act gives the Financial Investigation Agency the power to require the Production of information, including information subject to LEGAL professional privilege. Please provide the following:

1. The name(s), contact details and physical address of the ultimate Beneficial Owner(s), Registered Director (s) and Shareholder(s) of the above-referenced companies.

Page 2

November 29, 2012

2. Any information you may have on Ali Ibrahim Dabaiba, former head of the Office for Department of Administrative Center (ODAC);
3. A copy of all Due Diligence records in respect of the above-referenced companies;
4. Details of any bank accounts or assets known to be held in the name of the above-referenced companies;
5. Full details of any company connected to or concerned with the aforementioned companies.
6. A copy of the Certificate of Incorporation.
7. The name (s), contact details and physical address of the Settlor, Trustee and Beneficiary of any Trust(s) connected to or concerned with the aforementioned companies.

I wish to draw your attention to the provisions as set out under Section 7(4) of the Anti-Money Laundering Regulations and Section 31(3) (e)(ii) of the Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Code of Practice, 2008. These sections place certain obligations on both the Professional Service Client as introducer and the Registered Agent regarding customer due diligence/verification of identity for introduced business.

Please provide this information to the undersigned in confidence.

Additionally, take note that section 4 (4) of the FIA Act, 2003 states that "any person failing or refusing to provide the information required under Section (2) (d) commits an offence and is liable on summary conviction to a fine not exceeding Twenty Thousand Dollars or to imprisonment for a term not exceeding two (2) years or both".

You have seven (7) days to respond to this request.



**RECEIVED**

NOV 29 2012

Mossack Fonseca & Co.  
B.V.I. Ltd.

وثيقة سرية من وكالة التحقيقات المالية بجزر العذراء البريطانية للتحري حول «علي ديبية»

لك أن تعلم أنّ المحققين نجحوا حتّى الآن بتتبع نحو ١٠٠ شركة مسجلة في جزر العذراء البريطانية ومالطا وليختنشتاين والمملكة المتحدة يملكها جميعاً «ديبية» وأبناؤه أو من يفترض أنّهم شركاؤه. غير أنّ هياكل

المَلِكِيَّة الحَقِيقِيَّة لِهذِه الشَّرَكَات، الَّتِي يُفْتَرَض أَنَّهَا واجِهَةٌ خَفِيَّة لِأَمْوَالِ القَدَّافِي، لا تَزَال ضَبَابِيَّة، وَأَعْلَبُهَا تُدَار بِوِاسِطَةِ شَرِكَةِ المَحَامَاة البَنَمِيَّة «مُوسَاك فُونْسِيكَا».

ظَهَرَ كذَلِكَ اسْمُ مِوَاتِنِ بَرِيْطَانِي «رِيَاض جِي» مُرْتَبِطًا بِعَدَدٍ مِنَ الشَّرَكَاتِ الَّتِي اسْتُخْدِمَتْ كِوَاجِهَةٍ الَّتِي يَرَى المَحْقُقُونَ أَنَّهَا مُتَّصِلَةٌ بِشَكْلِ أَوْ بآخِرِ بـ«دِيبِيَّة».

تَلَقَى «رِيَاض» تَعْلِيمَهُ الأَسَاسِي فِي لِيْبِيَا، وَالتَّحَقَّقَ بِالْجَامِعَةِ فِي لَنْدَنِ. صَفْحَتُهُ الخَاصَّةُ عَلى مَوْعِ «فِيْسبوك» تُشِيرُ إِلَى ارْتِبَاطِهِ بِعَائِلَةِ «دِيبِيَّة». وَيَبْدُو أَنَّهُ كَانَ يَمْلِكُ نِصْفَ أَسْهُمِ فَنْدَقٍ فِي المَرْتَفَعَاتِ الأَسْكُوتَلَنْدِيَّة. الشَّرِكَةُ الَّتِي تَمْلِكُ هَذَا الفَنْدَقَ كَانَتْ تُسْتَخْدَمُ لِإخْفَاءِ أَمْوَالِ الدَّوْلَةِ اللَّيْبِيَّةِ، وَفَقَا لَوَثِيْقَةٍ<sup>(٧)</sup> أَرْسَلَهَا المَحْقُقُونَ اللَّيْبِيُونَ لِلسُّلْطَاتِ البَرِيْطَانِيَّةِ وَالأَسْكُوتَلَنْدِيَّةِ؛ أَمْلًا فِي الحُصُولِ عَلى مِسَاعَدَةٍ مِنَ البَلَدِيْنَ.

السَّجَلَاتِ التَّجَارِيَّةِ تَقُولُ إِنَّ هَذِهِ الشَّرِكَةَ الَّتِي تَمْلِكُ الفَنْدَقَ أُبْرِمَتْ تَعَاقُدَاتٍ مَعَ «مُنْظَمَةِ تَنْمِيَةِ المَرَاكِزِ الإِدَارِيَّةِ» عَامَ ٢٠٠٨ بَعْدَةَ مِلايِنِ مِنَ الدُولَارَاتِ، إِنَّهَا المُنْظَمَةُ نَفْسَهَا الَّتِي كَانَتْ تُخَضَعُ لِإِشْرَافِ «دِيبِيَّة»، وَهَكَذَا تَكْتَمِلُ الدَائِرَةُ تَمَامًا.

السُّلْطَاتُ فِي أَسْكُوتَلَنْدَا مَا زَالَتْ تُحَقِّقُ وَتَجْمَعُ الأَدْلَةَ، أَمَّا المَحْقُقُونَ فَيُرُونَ مِنَ جَانِبِهِمْ أَنَّ نَمَّةَ أَمْرًا لا تَسْتَسِيغُهُ عَقُولُهُمْ: إِقْرَارَاتِ الذَّمَّةِ المَالِيَّةِ الَّتِي قَدَّمَهَا «دِيبِيَّة» مُؤَخَّرًا تُشِيرُ إِلَى امْتِلَاكِه بَضْعِ سِيَّارَاتٍ وَبَعْضِ الحُلِيِّ وَمِزْرَعَةٍ بِهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الإِبْلِ.

(٧) اسْتِطَاعَ فَرِيْقُ التَّحْقِيْقِ الإِطْلَاعَ عَلى تِلْكَ الوَثَائِقِ، وَالتِّي اتَّهَمَتْ «دِيبِيَّة» بِاسْتِغْلَالِ النِّفُودِ، وَاجْرَاءِ تَحْوِيلَاتٍ نَقْدِيَّةٍ غَيْرِ مَشْرُوعَةٍ، مِمَّا أَلْحَقَ الضَّرَرَ بِالمِيزَانِيَّةِ العَامَّةِ لِلدَّوْلَةِ، إِلَى جَانِبِ أَشْيَاءٍ أُخْرَى.